بمكنته وهو التنوين وامّا الجر فعلم الاضافه كما ان الرفع علم الفاعليه والمفعوليه الخامس اذا الجر يدخله اذا اضيف او دخله لام التعريف وهو غير منصرف على الاصح واذا انفرد لان الجر يدخله اذا اضيف او دخله لام التعريف وهو غير منصرف على الاصح واذا انفرد ان الجر ليس من الصرف وامّا حذف مع التنوين لثلثه اوجه احدها كراهه ان يلتبس بالاضافه الى يا المتكلم لانه حكى ابو عثمن حذف يا المتكلم لانه حكى ابو عثمن حذف يا المتكلم واتبعا الاخفش في غير الندا وعليه قول الشاعر

ثنرقن دموع لهن تهمي بجوم

الثاني كراهه ان يلتبس بالمبنيات على الكسر نحو حذام الثالث ان التنوين من خصايص الاسم والجر ايضا من خصايصه فتبعه الجر في الحذف لاشتراكهما في الخصيصه حجه المذهب الثاني من ثلثه احدها ان الصرف من التصرف وهو التقلب ولا شك ان الذي يدخله الحركات الثلثه والتنوين اكثر تصرفا مما يدخله حركتان والجر يحصل به زياده تغيير في الاسم فكان من الصرف والثاني ان الجر يشاكل التنوين في كونهما من خصايص الاسم فوجب اشتراكهما في علامه الصرف ولذلك لم يكن الرفع والنصب بهذه المثابه لاشتراك الفعل والاسم فيهما والثالث ان الموجب لمنع الصرف شيان فيكون في مقابلتهما شيان لا شي واحد فان قيل فقد يجتمع في الاسم خمس علل نحو اذربيجان فلو جعل لكل سبب قسم من الاعراب لبقى اكثر الاسباب لا مقابل له قلنا الاصل هو السببان المانعان وما عداهما لا اعتبار به في المقابله والجواب عن الاول انه لو كان الجر من الصرف لم يكن التنوين من الصرف لانه لا تقلب فيه بل هو تابع للتقلب فيه وكان التقلب موجود في الرفع والنصب وليس من الصرف وعن الثاني ان الالف واللام والاضافه وغيرهما من خصايص الاسم وليس من الصرف ولا يلزم من كون الجر من الخصايص ان يكون من الصرف

وعن الثالث ان المقصود من السببين منع ما يسمى صرفا لا مقابله شي بشي وقد تقرر ان التنوين هو الصرف فيكون هو المقصود بالمنع وامّا بيان المنصرف وغير المنصرف فمن قال المنصرف ما ليس فيه علتان من العلل التسع وغير المنصرف ما فيه علتان وما يقوم مقامهما منع الجر والتنوين لفظا او تقديرا فقد حصر المنصرف وغير المنصرف ودخل في القيد التثنيه والجمع وما فيه اللام والمضاف في غير ما لا ينصرف فيكون على هذا رجلان باسم امراه غير منصرف لوجود العلتين ورجلان تثنيه رجل منصرفا لعدم العلتين وامّا من قال المنصرف ما دخله الحركات الثلث والتنوين وغير المنصرف ما لم يدخله جر ولا تنوين فان التثنيه والجمع والمعرف باللام والاضافه تخرج عن الحصر فلذلك ذكرها صاحب الخصايص مرتبه ثالثه لا منصرفه ولا غير منصرفه الامر الثاني ان العلميه هي من علل منع الصرف دون غيرها من اسباب التعريف وذلك ان تعريفا الاضمار والاشاره لا يدخلان في هذا الباب لانهما مبنيان وتعريفا الالف واللام والاضافه لا يدخلان ايضا لوجهين احدهما ان دليل الصرف وهو التنوين لا يجامعهما واذا لم يجامعهما لم يكن في تعريفهما دلاله على منع الصرف لاحاله حذف التنوين معهما لمنافاته لهما لا لمنع الصرف بخلاف العلميه فان التنوين يجامعها فاذا لم يوجد فيها علم ان حذفه لان الكلمه لا تنصرف لعدم منافاه العلميه له والوجه الثاني انهما يجعلان غير المنصرف منصرفا عند قوم وما جعل غير المنصرف منصرفا لا يصلح علة على منع الصرف فعلم بذلك اختصاص العلميه دون غيرها الامر الثالث في العلل المانعه من الصرف وكونها فروعا فامّا العلل المانعه من الصرف فهي تسعه وانما انحصرت فيها لان النحاه سبروا الاشيا التي تصير الاسم بها فرعا فوجدوها تسعا وجمعها قول الشاعر

وجمع وتانيث وعدل وعجمه

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1